

المقيرن له «عكاظ»: الأجنبية تمول المشاريع الكبيرة البنوك ليست المسؤول الوحيد عن انهيار سوق الأسهم



خالد المقيرن

هذه البنوك للمصارف المحلية فهو منحصر في مجالات محدودة وضيقة بحيث ان المصارف الأجنبية لا يمكن ان تنافس السعودية في مجال خدمات الأفراد حيث يتطلب ذلك شبكة فروع لهذه المصارف مما يجعلها مكلفة كبيرة لكنها تتحرك في مجالات التمويل للمشاريع الكبيرة وخدمة الاستشارات للمجموعات والاكتمالات الضخمة التي تحتاج السوق السعودية الى خدماتها فيها ولا يوجد تأثير سلبي على مصارفنا المحلية من وجودها بل انه ليس يسهم في تنمية الوعي المصرفي وتعميق الخبرات والمهارات للمصرفيين السعوديين ويفتح المجال امام قطاعات الشباب للاستفادة من الخبرات الدولية المتطورة في مجال الصيرفة وشؤون المال .

المصارف وازمة سوق الأسهم

كيف ترد على من يقولون بأن المصارف السعودية ساهمت بشكل سلبي في سوق الأسهم السعودية وماحدث فيه من انهيار في أزمة فبراير الشهيرة ؟
- دعني اكون صريحا معك وخاصة في مثل هذه النقطة والتي قلقت عنها في الصحافة الكثير من التطبيقات

-السوق الاقتصادية السعودية تعتبر من اكبر الاسواق الاقتصادية في الشرق الاوسط ان لم تكن الاكبر على الاطلاق ومثل هذه السوق المتنامية والتي تشكل احد اهم المراكز الاقتصادية الدولية تحتاج بالفعل الى المزيد من الخدمات المصرفية المتطورة والقادرة على تلبية متطلباتها ، وامر منح التراخيص لمصارف سعودية جديدة تتولاها مؤسسة النقد العربي السعودي التي تتمتع بنظام اشراف ومراقبة دقيق ومشهود له عالميا على مستوى البنوك المركزية الدولية وقد بدأ بالفعل انشاء مصارف جديدة من بينها بنك البلاد الذي جاء نتيجة اندماج عدد من مؤسسات الصرافة السعودية كما ان خادم الحرمين الشريفين اصدر امره الكريم بإنشاء مصرف الإنماء الذي هو حاليا تحت التأسيس والامر في نظري ليس مجرد عدد البنوك والمصارف السعودية انما الأهم من ذلك ان تكون مصارف تقدم خدمات منافسة عالميا وتوفّر على كفاءات وخبرات عالية .

الأجنبية لا تنافس المحلي

ومن ثم ان افتتاح فروع للبنوك والمصارف الأجنبية له تأثير سلبي على المصارف المحلية من حيث المنافسة ؟
-السوق السعودية ليست حديثة عهد بالمصارف والبنوك الأجنبية فقد كانت وازال العديد منها موجودا بالمشاركة السعودية منذ عشرات السنين اضافة الى ان رجال المال والأعمال السعوديين كانت لهم تعاملات كبيرة جدا مع المصارف الأجنبية في المنطقة قبل اكثر من ثلاثين عاما وخاصة في مملكة البحرين ووجودها في داخل المملكة حاليا أمر يسهم في استعادة الاقتصاد ورجال الأعمال منها عن قرب اما منافسة

حزام العتيبي (الرياض)

أحد عضو مؤسس لأحد المصارف السعودية ضرورة زيادة مشاركة المصارف المحلية في تقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية للوطن والمواطنين معتبرا ذلك مطلباً وطنياً يجب الاسهام فيه بفاعلية.

وقال خالد بن عبدالعزيز المقيرن عضو مجلس الإدارة واللجنة التأسيسية لبنك البلاد وعضو مجلس ادارة الفرقة التجارية الصناعية بالرياض رئيس لجنة الأوراق المالية وعضو مجلس منطقة الرياض ان تواجد البنوك الأجنبية في السوق المصرفية السعودية أمر يصب في صالح المصرفية السعودية ولا تتأثر به سلبا . وقال في حديث أجرته معه «عكاظ» ان الاقتصاد السعودي قوي وان الخطوات الاصلاحية التي يقودها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز سهلت السبل امام الاقتصاديين السعوديين للمزيد من الاسهام والمشاركة الفاعلة في الاقتصاد الوطني وانشاء المقيرن بالإجراءات التنظيمية التي اتخذها الرئيس الجديد لهيئة السوق المالية الدكتور عبدالرحمن التويجري والتي من بينها الغاء تداول الخمين وجعل فترة تداول الاسهم فترة واحدة ، والى تفاصيل الحوار:

الاقتصاد السعودي الأكبر بالمنطقة

هل تعتقد ان المصارف السعودية الحالية تكفي لخدمة السوق الاقتصادية السعودية وكيف تنظر الى عدم الاستجابة لطيات بعض رجال الاعمال والمستثمرين من اطباء المزيد من التراخيص لانشاء مصارف سعودية جديدة ؟

الدور الاجتماعي للبنوك

وماذا عن اهتمام المصارف السعودية بعدم أداء دورها في التنمية الاقتصادية وتقديم الخدمات غير الربحية للوطن والمواطنین كالشوارع وغيرها ؟
- هذا أمر حيوي ومهم ومشاركة وطنية واجبة ويجب أن يتم تفعيله بشكل أكبر رغم أن هناك بعض المشاركات في هذا الجانب لكن اعتقد أن المشكلة هي في بعض الأنظمة التي تخضع لها البنوك السعودية من مؤسسة النقد التي تمنى أن تتيح للبنوك القدرة على التحرك في هذا الجانب .

توحيد فترة التداول

كيف ننظر الى الإجراءات الجديدة التي سنتتها هيئة السوق المالية وخاصة مايتعلق بتوحيد فترة التداول في سوق الاسهم السعودية؟
-لقد أحسنت الهيئة ورئيسها

الجديد الدكتور عبدالرحمن التويجري صنعا بمثل هذه التنظيمات التي تسعى الى إعادة الانتظام والضبط لسوق المال السعودية وقد استجابت الهيئة الى مطالبات المتداولين وحقق ذلك إيجابيات خاصة فيما يتعلق بالغاء فترة تداول يوم الخميس والتي اتاحت المزيد من الوقت لترتيب الجوانب التقنية ومعالجة الأخطاء وكذلك أسهمت في شكل إيجابي على الصعيد الاجتماعي في إتاحة مزيد من الوقت في العطلة الأسبوعية للاهتمام بشؤونهم الأسرية والاجتماعية وما يتعلق بتوحيد فترة التداول أيضا امر كان مطلوباً من الكثير من المتعاملين في السوق واعتقد انه سيكون له إيجابيات ليس اقلها في اقتراب فترة تداول السوق السعودية مع الأسواق العالمية .

والآراء ولن أكون لامدافعا عن البنوك ودورها ولا مبررا لما حدث من أخطاء وتجاوزات في البعض منها ، الإزمة التي حدثت في سوق الاسهم لايد لها من كيبش فداء تظايرت الاتهامات في كل اتجاه وكل يريد تبرتة ساحتته مع أن ما حصل امر المسؤولية فيه مشتركة وفيما يتعلق بقطاع المصارف كان هناك انتقادات حادة لها عندما كانت تشدد في منح القروض والتسهيلات وانها لاتقوم بالتمويل ولا تسهم فيه ثم بعد ان حدثت الإزمة قيل ان البنوك فتحت الباب على مصراعيه وأغرت المواطنين بالحصول على قروضها ، ويجب أن نعلم أن أموال المصارف هي أموال المواطنين الذين يملكون اسهم البنوك اضافة الى مدخراتهم ولايجوز للبنوك ان تتساهل في عملية هذه الأموال بل ان اجبها هو الحفاظ عليها وتأمينها وليس منحها بدون ضمانات لكل من هب ودب .

تخفيف الأعباء عن الخاسرين

كعضو مجلس ادارة في أحد من البنوك السعودية هل توافق على تخفيف الأعباء عن الخاسرين في سوق الأسهم وخاصة من تحملوا قروضا وتسهيلات من البنوك جراء ماحدث من انهيار في السوق ؟

- نحن بطبيعتنا عاطفيون كثيرا ولو عباد الامر لي شخصيا لقلت بعمل ماتشير اليه لكن الامر متعلق بمجاميع من المساهمين والمواطنين ومجالس الادارات التي ترتب لمثل هذا الامر وتخضعه لضوابط لاتضر بمصالح مساهمي البنوك التي من بينهم أي هو لاء المساهمين العديد من المتضررين من ما حدث في السوق واعتقد ان مثل هذا الامر أي مساعدة العملاء امر سنحتظر فيه مجالس الادارات بما يحقق مصلحة كل الأطراف .